FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

ورقة سياسات

شعارات مكررة، وشعب مرتاب

الانتخابات البرلمانية 2016

اعداد:

رينا صويص

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان

أيلول 2016

عمان، الأردن

ورقة سياسات

شعارات مكررة، وشعب مرتاب

الانتخابات البرلمانية 2016

إعداد:

رنا صويص

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان

أيلول 2016

عمان، الأردن

تقديم

يتغلب الشك والارتياب على الأردنيين في الانتخابات البرلمانية القادمة، وقد يتجاوز الأمر ذلك لتنتابهم مشاعر اللامبالاة؛ فقد أشارت استطلاعات الرأي[1] إلى أن أعضاء البرلمان السابق والذين تم انتخابهم في العام 2013 لم يكونوا مؤثرين بالقدر الكافي في تمثيل وجهات نظر المواطنين. وعلى أية حال، فقانون الانتخاب الجديد، أي نظام الترشح بالقوائم، من المفترض أن يحسّن التمثيل النيابي وينوّعه في البرلمان، ولكن الأردنيين شديدو الحرص على معرفة ما إذا سيتم تشجيع الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية على لعب دور أكثر أهمية في الانتخابات المزمع عقدها في 20 أيلول 2016، وما يتبعها. حيث أن عدم تشجيع هذه الأحزاب من قبل مجتمعاتها، سيزيد من خطورة توجه الأردنيين إلى انتخاب أعضاء البرلمان بناءً على الأفراد أنفسهم بدلاً من الانتباه إلى البرامج الانتخابية التي تقدمها القوائم والأحزاب الوطنية.

لا تزال منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً في تحفيز الشباب – والذين يشكلون الغالبية العظمى من الشعب– على الانتخاب. وعلى الرغم من إطلاق العديد من الحملات مؤخراً من قبل منظمات عدة بهدف تشجيع الناخبين الشباب، إلا أنه وبشكل عام، لا زال الشباب يشعرون بعدم أهميتهم في عملية اتخاذ القرار في الأردن[2].

أما البعثة المشتركة ما بين المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني والتي تهدف لمراقبة المرحلة السابقة للانتخابات، فقد شددت على الحاجة الملحة لمشاركة النساء والشباب؛ بكون هاتين الفئتين من أهم العناصر في المجتمع، إذ أنه

---

[1] "استطلاع يظهر عدم رضى الأردنيين عن الحالة الاقتصادية"، جوردان تايمز 21 حزيران 2016، http://www.jordantimes.com/news/local/survey-finds-growing-dissatisfaction-economy-among-jordanians

[2] "الطريق إلى إشراك وتمكين الشباب في الأردن" Creative Associates International، 2 شباط 2016، http://www.creativeassociatesinternational.com/insights/the-path-to-youth-engagement-empowerment-in-jordan/

وبمشاركة هاتين الفئتين "سنضمن أن الأردنيين يثقون بنزاهة العملية الانتخابية، ويرون نتائجها شرعية[3]."

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا إنكار غياب وسائل الإعلام وعدم قيامها بدورها في الوصول إلى المواطن العادي بغية تبسيط قانون الانتخاب الجديد وزيادة الوعي حياله بكامل تعقيداته وشكلياته. ونستثني من ذلك بعض المبادرات والتي أطلقتها وسائل إعلام مستقلة مثل الموقع الإلكتروني عرمرم، وكذلك قيام الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر المعلومات لتبسيط وشرح القانون الجديد، ولكن مما لا شك فيه أنه لم يتم القيام بما يكفي فيما يتعلق بتثقيف الناخبين.

سيكون بإمكان المرشحين إطلاق حملاتهم الإنتخابية لمدة شهر واحد، وتتوجه الأنظار في هذه الفترة إلى التغطية الإعلامية لتلك الحملات سواءً من قبل وسائل الإعلام أو من قبل المرشحين أنفسهم: باستخدام أدوات الإعلام الجديدة، والتغطية الإعلامية التي تتمتع بالشفافية والدقة والعمق من قبل وسائل الإعلام الوطنية ليس قبل الإنتخابات فقط، وإنما أثناءها وبعد انتهائها.

قانون الانتخاب الجديد وموقف الشعب منه

في آب 2015، قامت الحكومة الأردنية باقتراح قانون انتخابات جديد بهدف تمثيل الشعب بصورة أفضل ورآه العديد أكثر شمولية من القانون السابق أي قانون الصوت الواحد: حيث كان للناخب في دائرته الانتخابية الحق في اختيار مرشح واحد

[3] المعهد الجمهوري الدولي، (2016)، الشروط التي تجب موافقتها لانتخابات ديمقراطية في الأردن؛ تعتمد المصداقية البرلمانية على نية الناخبين الفاعلة، ما تم استنتاجه من قبل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، كما تم نشره في:
http://www.iri.org/resource/conditions-place-democratic-elections-jordan-parliamentary-credibility-depends-enacting

من بين المرشحين لمقاعد الدائرة الانتخابية، مهما كان عدد المقاعد المخصصة لها.

وحالياً البنود والأحكام الأساسية في قانون الانتخاب الجديد[4] تشمل المادة 8: والتي تقوم بتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية تشمل 130 مقعداً نيابياً. والمادة 9 والتي توجب على أي حزب أو كتلة، أو أي تحالف انتخابي تقديم لائحة بأسماء المرشحين (المنتمين لذاك الحزب أو الكتلة أوالتحالف الانتخابي) عن كل دائرة. ويجب ألا يتجاوز عدد الأسماء المدرجة للمرشحين العدد الإجمالي للمقاعد المتوفرة لكل دائرة، ويتمثل دور الناخب بإعطاء صوته لإحدى القوائم أولاً، وبعد ذلك يقوم بالتصويت لأحد المرشحين ضمن تلك القائمة. وحالما يتم تحديد عدد المقاعد لكل حزب أو كتلة أو قائمة بما يتناسب ومجموع التصويت، عندها يتم انتخاب المرشح/المرشحين الحاصل/ الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات ضمن ذاك الحزب أو تلك القائمة.

وبشكل عام، فقد شعر الأردنيون بخيبة الأمل تجاه أداء المجلس النيابي السابق[5] والذي تم انتخابه في عام 2013 وهذا ما أثر على موقفهم من الانتخابات القادمة. و كشف استطلاع الرأي الذي قام به 'راصد' عن نية 75% من النواب السابقين بالترشح مرة أخرى في الانتخابات القادمة. وفي استطلاع الرأي ذاته، قال ما يقارب 40% من المواطنين الذين تمت مقابلتهم بأنهم ينوون مقاطعة الانتخابات، و29% من الناخبين لم يكونوا متأكدين من مشاركتهم في الانتخابات[6]. وتقول هيفاء حيدر في هذا الصدد– وهي ناشطة أجرت دراسات بحثية على منظمات المجتمع المدني

---

[4] " قانون الانتخابات النيابية الجديد -وثيقة"، موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، http://iec.jo/sites/default/files/ElectionNo6-2016.pdf

[5] "استطلاع يظهر عدم رضى الأردنيين عن الحالة الاقتصادية"، جوردان تايمز 21 حزيران 2016 http://www.jordantimes.com/news/local/survey-finds-growing-dissatisfaction-economy-among-jordanians

[6] "75% من أعضاء المجلس النيابي السابع عشر ينوون الترشح للمرة الثانية"، جوردان تايمز،10 تموز 2016 http://www.jordantimes.com/news/local/75-17th-lower-house-members-plan-run-coming-elections%E2%80%99

في الأردن– : " يفرض عملي عليّ التحرك والتنقل من مكان لآخر في الأردن، وانطباعي هو وجود امتعاض واضح وعدم رضىً عن أداء البرلمان السابق[7].

فاجأ الإعلان عن قانون انتخاب جديد قبل سنة تقريباً الجميع، من صحفيين، ومحللين سياسيين، وممّن تقلدوا مناصب سياسية وتمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير. ولكنهم أبدوا ارتياحهم تجاه التحرر من فكرة الصوت الواحد في الانتخابات التي تم الإتيان بها في العام 1993، والتي برأيهم زادت من حدة القبلية والانتصار للعشيرة وتفضيل الموالين للحكومة؛ ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم المصداقية وقلة الأصوات مقارنة بعدد المقاعد الشاغرة. كما أن القانون السابق أضعف حزب جبهة العمل الإسلامي، والذي يعتبر أكبر أحزاب المعارضة، كما وكبح جماح تطور العديد من الأحزاب السياسية، ورسخ – للأسف– فكرة التصويت للأفراد والعشائر. لذلك وعلى الرغم من مشاركة الأحزاب وقوائم المعارضة في الانتخابات القادمة إلا أنها ستبقى ضعيفة لمدة معينة.

ومن وجهة نظر الحكومة، إن تقديم قانون انتخابات جديد هو خطوة تجاه سلسلة إصلاحات والتي شملت تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب واعتماد قانون اللامركزية. وتعد مشاركة أحزاب سياسية مختلفة هذه المرة في العملية الإنتخابية، بما في ذلك حزب جبهة العمل الإسلامي، والذي لطالما قاطع الانتخابات، فهي خطوة تجاه إضفاء الشرعية على العملية الانتخابية في الأردن. ورغم ذلك، فالقادمون من المناطق الريفية والمستقلون والموالون هم من سيمثل الشعب في الانتخابات القادمة، بينما لن تحصل أحزاب المعارضة على ما يزيد عن 30 مقعداً، حسبما أفاد السيد عريب رنتاوي وهو محلل سياسي ومدير مركز القدس للدراسات السياسية.

[7] مقابلة شخصية مع هيفاء حيدر، 23/ آب/ 2015

الخطاب الموجه في الحملات الانتخابية للناخبين، وتشكيل القوائم، وجهود التعبئة خلال هذه الانتخابات، كل ذلك أثر بصورة كبيرة على مشاركة الناخبين بمجملهم سواءً أولئك الذين لم يحددوا فيما إذا كانوا سيشاركون في الانتخابات أم لا أو أولئك الذين أعلنوا مقاطعتها. وقد أثيرت مخاوف تجاه عدم كفاية فترة الشهر الواحد للمرشحين لإقناع الناخبين بالتصويت لهم، وعدم كفايته للمواطنين ليألفوا قانون الانتخابات الجديد. "هذا الإطار الزمني الضيق لا يعطي الهيئة المستقلة للانتخاب الفترة الكافية للتحضير لعملية الانتخابات الجديدة والمعقدة، ولا يعطي وقتاً كافياً للأحزاب لتحديد استراتيجياتها وإطلاق حملاتها الانتخابية، ولا وقتاً كافياً للوصول للناخب وتثقيفه ولا للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الناس[8]."

وبالإعلان عن الأسماء في القوائم الوطنية، حذر المحللون السياسيون أمثال صبري ربيحات من أن هذه القوائم بدت وكأنها عشوائية ولا ترتكز على أحزاب وسياسات. "هناك عدة قوائم مكونة من عدة أسماء، وليست برنامجاً انتخابياً... وفي عدة حالات لك أن ترى أشخاصاً ضمن قائمة واحدة لا يجمعهم أي شيء مشترك، فكل منهم يمتلك أيدولوجية سياسية مختلفة أو برامج سياسية مغايرة أو شخصية تختلف كلياً عن الآخر[9]."

لا يزال موقف عامة الشعب– كما تمت مراقبته على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال قراءة التعليقات على صفحة الهيئة المستقلة للانتخاب على الفيسبوك– يحمل في طياته ارتياباً واضحاً تجاه حرية وعدالة ودقة الانتخابات القادمة

[8] المعهد الجمهوري الدولي، (2016)، الشروط التي تجب موافقتها لانتخابات ديمقراطية في الأردن؛ تعتمد المصداقية البرلمانية على نية الناخبين الفاعلة، ما تم استنتاجه من قبل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، كما تم نشره في:
http://www.iri.org/resource/conditions-place-democratic-elections-jordan-parliamentary-credibility-depends-enacting

[9] "اليانصيب الانتخابي"، جريدة الغد 5 آب 2016: http://alghad.com/articles/1050692

على الرغم من الردود الرسمية المستمرة على المعلقين بالإضافة إلى قيام الهيئة المستقلة للانتخاب بإنتاج فيديوهات توعوية ونشرها عبر الصفحة. وتكشف تعليقات القراء[10] عن صعوبة فهم قانون الانتخاب الجديد والعملية الانتخابية الجديدة بحد ذاتها.

وبغض النظر عن قلة الثقة في أداء البرلمان، إلا أن استطلاعاً حديثاً للرأي قام به المعهد الجمهوري الدولي أظهر اهتمام الأردنيين عموماً بالإصلاح السياسي. وفي مقابلة[11] مع نائب رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية الأسبق مروان المعشر، صرح المعشر بوجود قلة ثقة واضحة ولا يمكن إغفالها بين الشعب وحكومته. "لا يرى الشعب في الإصلاح السياسي حلاً لما يواجهه من مشاكل. رغم أن القلق تجاه قلة الوظائف والمحسوبية وعدم المساواة، يمكن علاجه من خلال الإصلاح السياسي، وبعبارة أخرى، من خلال دعم البرلمان وتقويته، وإضعاف هيمنة السلطة التنفيذية على حياة الشعب. والقلق حيال تطوير الوضع الاقتصادي، لن يكون حله إلا من خلال الإصلاح السياسي، أو من خلال ما أطلق عليه تطوير الضوابط والتوازنات الرقابية، بحيث يتم ضبط التجاوزات التي تقوم بها السلطة التنفيذية والتحقيق فيها من قبل برلمان قوي. إن لم تمتلك برلماناً قوياً فالإصلاح الاقتصادي في البلاد لن يكون شاملاً وسيتسبب بالفساد."

تهميش الشباب والمشهد الإعلامي

لا يزال هناك توجه من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لاستهداف الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة. وعلى أية حال، فعلى هذه التوجهات ألّا تستهدف الشباب لتشجيعهم على ترشيح أنفسهم في الإنتخابات وحسب، بل عليها كذلك أن تدفعهم بنحو منظم للمشاركة وأن تشعرهم بأنهم

[10] https://www.facebook.com/EntikhabatJO/
[11] مقابلة شخصية مع مروان المعشر 7 حزيران 2015.

يلعبون دوراً هاماً أثناء الانتخابات وبعدها. "لا يعتقد الأردنيون بأن الإصلاح حقيقي، ولا يؤمنون بأن أصواتهم مسموعة، ويرون أنهم تتم إدارتهم وتوجيههم وحسب، بما في ذلك المنظمات الشبابية." هذا ما قاله كيرتس ريان لتفسير الوضع الراهن، كيرتس ريان هو بروفيسور في العلوم السياسية في جامعة ولاية الأبلاش في نورث كارولينا، وهو متخصص بالعلاقات السياسية الأردنية[12]. ويضيف "يقولون بأن الأمر لا يتعدى شعارات ونغمات جديدة، ولكنه لا يتعلق حقاً بالمشاركة الفاعلة."

وأشار استطلاع للرأي[13] أجراه المعهد الجمهوري الدولي هذا العام والذي شمل 1000 أردني تم اختيارهم عشوائياً، أن 73 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع يرون أن تأثير البرلمان السابق قاد الأردن في إتجاه سيئ إن لم يكن الأسوأ على الإطلاق. كما وأظهر الاستطلاع أن السياسيين لا يلبون احتياجات الشباب، بينما وافق 53 بالمئة من المشمولين في الاستطلاع على عبارة "أن السياسيين لا يلبون احتياجات الشباب ولا يصغون إليهم. وعلى فئة الشباب أن تفهم وتقدر أهمية مشاركتها في الحملات الانتخابية والانتخابات؛ وذلك لإدراك نظام سياسي أكثر حيوية وشمولية من خلال التوعية المستهدفة، والمجهودات التثقيفية، واقتناص الفرص في العمل كمراقبين، وراصدين، ومتطوعين قبل وخلال يوم الانتخابات. كل ذلك من شأنه أن يسهم بصورة أكبر في شمل الشباب الأردني في العملية السياسية[14].

بسبب وجود مستويات عليا من التعليم والثقافة، وبسبب تغيير الرقمنة للطريقة

---

[12] مقابلة شخصية مع كيرتس ريان، 6 حزيران 2015

[13] المعهد الجمهوري الدولي، (2016).
http://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/2016_jordan.pdf

[14] المعهد الجمهوري الدولي، (2016)، الشروط التي تجب موافقتها لانتخابات ديمقراطية في الأردن؛ تعتمد المصداقية البرلمانية على نية الناخبين الفاعلة، ما تم استنتاجه من قبل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، كما تم نشره في
http://www.iri.org/resource/conditions-place-democratic-elections-jordan-parliamentary-credibility-depends-enacting

التي يتلقى بها المواطنون المعلومات، على المرشحين استكشاف وسائل الإعلام الرقمية بصورة عميقة كما وعلى وسائل الإعلام التقليدية الاستفادة منها بأفضل صورة ممكنة. فاستخدام الأردنيين للشبكات الاجتماعية في ازدياد باعتبارها مكاناً لنقاش القضايا الاجتماعية والتأثير في الرأي العام، إذ يستخدم الناس هذه المواقع لاستهلاك المعلومات والإسهام فيها ومشاركتها.

وأشارت دراسة قام بها معهد الإعلام الأردني، أثناء مراقبته لتغطية الانتخابات على مدى الـ 10 أيام الأولى، إلى أن هناك نقصاً حاداً في التقارير في جميع المحافظات خارج العاصمة عمّان[15]. ونستثني من ذلك عدداً قليلاً من منصات الإعلام المستقلة مثل الموقع الإلكتروني عرمرم والذي قام بنشر سلسلة من الفيديوهات[16] التي تستهدف 'المواطن العادي' لتفسير النظام الانتخابي الجديد، بالإضافة إلى رسومات بيانية تحتوي على أرقام وحقائق عن الانتخابات القادمة، وكذلك نشر مقالات رأي حول قانون الانتخاب الجديد وردود فعل الناس حياله، ونشر عدد قليل من الفيديوهات التثقيفية ووصل الأمر إلى نشر بعض الأغاني بهدف تشجيع الناس على التصويت في يوم الانتخابات. مع ذلك لا يزال النقص في المهنية والقرارات التحريرية الضعيفة لتخصيص الموارد والخوض بعمق في تغطية الانتخابات البرلمانية القادمة بين بعض وكالات الأنباء عقبة تحول بيننا وبين تغطية أكثر شمولية وفاعلية.

الدعاية والإعلان عبر الإنترنت والتي تم استخدامها من قبل الشخصيات السياسية لتحقيق تغطية إعلامية ملائمة في انتخابات 2013 لا زالت تثير القلق خلال

---

[15] "72.5% من تقارير الانتخابات في وسائل الإعلام المطبوعة اعتمدت على مصدر واحد" جوردان تايمز 3 أيلول 2016.
http://jordantimes.com/news/local/725-reports-elections-print-media-rely-one-source%E2%80%99

[16] "كيفية التصويت" Aramram.com، عمّان، 2016،
http://aramram.com/209PSA_Want-to-vote

الانتخابات القادمة. فالشائعات والتغطية الدعائية تزيد بصورة كبيرة قلة الثقة في وسائل الإعلام، ما ينتج عنه إحساس أكبر بعدم المبالاة بين المواطنين.

من ناحية أخرى، فالمشاركة في المناظرات العامة خلال وبعد الانتخابات ستكون مراقبتها حاسمة من أجل تحديد مستوى الاهتمام في الانتخابات القادمة وكذلك أداء البرلمان القادم. فالمناظرات تفتح قنوات مباشرة بين المرشحين والمعارضين والناخبين. ومن الطبيعي أن يتواجه النواب السابقون والذين يرشحون أنفسهم مرة أخرى والمشاركين في هكذا مناظرات مع العامة المتشككين الباحثين عن أجوبة. ولا شك أن المناظرات العامة تقدم للأحزاب السياسية والجماعات المترشحة على أساس القوائم الوطنية فرصة لتقديم برامجها الانتخابية وتفسيرها للناخبين.

وعلى الرغم من التحسينات الحاصلة عبر قانون الانتخابات الجديد وإلغاء قانون الصوت الواحد، إلا أنه لا تزال هناك تحديات قادمة علينا مواجهتها. فعلى وسائل الإعلام كافة أن توفر تغطية إعلامية شاملة وكافية للانتخابات وبصورة منتظمة بهدف تثقيف الناخبين وتعريفهم بالأشخاص الذين سيصوتون لهم. وتحتاج وسائل الإعلام إلى أدوات متعددة، كما ويتوجب عليها نشر قصص بارزة عن النواب السابقين الذين يرشحون أنفسهم للمرة الثانية وذلك لتحديد إنجازاتهم وإخفاقاتهم في المجلس النيابي السابق. فنقص التغطية الإعلامية الشاملة وضعف تثقيف الناخبين، وتهميش دور الشباب قبل وخلال وبعد الانتخابات وقلة القوائم الوطنية المرتكزة على برامج محددة كل ذلك من شأنه الاستمرار بإضعاف العملية الانتخابية، وسينتج عنه استمرار الغالبية العظمى من الناخبين بالإدلاء بأصواتهم بناءً على العشيرة والأفراد.

النتائج والتوصيات

وبناءً على هذا التقييم، هناك العديد من التوصيات في هذا الصدد وهي التالية:

القضية: تقييم دور البرلمان وتأثيره

أثناء الانتخابات البلدية في عام 2013، سُمح للناخبين في العاصمة عمّان بانتخاب ثلثي أعضاء المجلس البلدي فقط. والثلث الباقي تم تعيينه من قبل الحكومة. ولعدم وجود انتخابات بلدية شاملة، وبسبب البيروقراطية المتضخمة والميزانيات غير الكافية، كل ذلك جعل المواطنين والبرلمانيين على حدٍ سواء يشعرون بأن البرلمان أضحى برلماناً يرتكز على الخدمات الاجتماعية بدلاً من أن يكون مراقباً حقيقياً على السياسات الحكومية. وهناك انطباع بأن البرلمان لا رأي له فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والقرارات الوطنية، وبالتالي وحتى يثق المواطنون أكثر بالعملية الانتخابية عليهم أن يتأكدوا من كون أعضاء البرلمان جزءاً من الحكومة، ومن كونهم يمتلكون رأياً قوياً مسموعاً في التعيينات الوزارية على الأقل – والتي بلا شك ستزيد من ثقة الناس في العملية الانتخابية وستشجعهم على المشاركة، خصوصاً إن كانوا ينظرون إلى الانتخابات النيابية بكونها ممارسة هامشية لن يتأتى عنها التغيير الإيجابي المطلوب على أرض الواقع.

ثانياً، نجاح الانتخابات النيابية القادمة قد يتوقف على العملية الانتخابية نفسها وعلى الحملات الانتخابية ومجهود التعبئة. وهناك حاجة إلى تغيير جذري في الطريقة التي يدير بها المرشحون حملاتهم الانتخابية. إذ عليهم السعي وراء طرق جديدة مبتكرة لتعريف العامة بهم. وزيادة على ذلك، ستتوجه جميع الأنظار إلى الأحزاب السياسية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، وأولئك المرشحون على القوائم الوطنية – لمعرفة

كيفية إدارتهم لحملاتهم الانتخابية، وتقييم قدرتهم على تشكيل رسالة موحدة، وحشد الدعم الكافي.

التوصيات: يجب عقد انتخابات بلدية، وتوفير ميزانية تلبي الاحتياجات كافة في سبيل تقدم البرلمان وعدم حصر دوره فقط بتقديم الخدمات الاجتماعية والشخصية في الدوائر الانتخابية. وزيادة على ذلك يتوجب على البرلمان أن يتمتع بقوة أكبر وأن يمارس نفوذه حتى تكون عملية الضوابط والتوازنات الرقابية موجودة بالفعل.

وعلى كل المرشحين أن يدركوا أهمية الرسالة التي تحملها حملاتهم الانتخابية، وأن يحضّروا أنفسهم لتقديم برامج ترتكز بصورة أكبر على السياسات أو الأجندات، وهذا يشمل الأحزاب المترشحة على القوائم الوطنية. وعلى المرشحين التحدث بفاعلية إلى ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية وذلك لحشد الدعم وإحياء أصوات الشباب، والتي لطالما كانت غائبة، على الرغم من أن الشباب يشكلون غالبية الشعب. الآن وفي المستقبل ستتوجه جميع الأنظار نحو إدارة الحملات الانتخابية، وعلاقات وسائل الإعلام واستخدام منابر وسائل الإعلام الجديدة بالإضافة إلى الخطابات والمناظرات العامة.

القضية: تعزيز وتقوية منظمات المجتمع المدني وتوعية الشباب.

مما لا شك فيه أن كبح صوت العامة هو قضية كبرى تتعلق بالعملية الانتخابية ووضع الإصلاح السياسي ككل. وفي الآونة الأخيرة كانت هناك محاولات واضحة لفرض السيطرة على أنشطة منظمات المجتمع المدني [17]؛ من خلال البيروقراطية والعقبات الأمنية، بما في ذلك قيام مكتب المحافظ بوقف مناسبات عامة، بصورة متزايدة خلال الأشهر القليلة الماضية. ستستمر هذه القيود بعرقلة العمل والحوار

[17] يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alghad.com/articles/905564-99
(تم الدخول إلى الصفحة في1 كانون الأول 2015).

الذي دعمته منظمات المجتمع المدني خلال السنوات القليلة الماضية. إن تم منع المناظرات العامة في بعض الحالات، سنواجه خطورة زيادة شعور الأردنيين باللامبالاة بالإضافة إلى زيادة قلة ثقتهم في قرارات الحكومة. ولن يتم اعتبار البرلمانيين قادرين على تحمل المسؤولية، خصوصاً أولئك الذين كان لهم دور في المجالس النيابية السابقة. أما منظمات المجتمع المدني فتلعب دوراً كبيراً في الحملات الانتخابية وفي الانتخابات وما يتبعها كذلك، ولها دور في تشجيع مجتمعاتها على المشاركة. قلة المناظرات العامة وعدم تثقيف الناخبين سيجعل الأردنيين يصوتون للمرشحين أنفسهم بدلاً من السياسات التي يتم طرحها ومناقشتها. 18 كما أن المجتمع المدني لديه دور في تحميس الشباب وتشجيعهم للمشاركة.

التوصيات: يجب السماح بإقامة نشاطات وفعاليات منظمات المجتمع المدني، والتي تعتبر مسالمة، بما في ذلك المناظرات والحوارات العامة دون الخوف من مواجهة أي تداعيات تذكر. وبالفعل في عام 2013 تم عقد العديد من المناظرات في محافظات مختلفة في الأردن دون أي عنف أو اضطرابات. يجب أن لا يكون هناك تراجع عن إصدار التراخيص، أو رفض صارخ لها دون أي تفسير يذكر فيما يتعلق بهكذا فعاليات. أمّا لجنة حقوق الإنسان، وهي هيئة رصد المواثيق في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صادقت عليه الأردن، فتشدد على أهمية "التعبير الحر" فيما يتعلق بالحديث عن الموظفين الرسميين في المجال السياسي والمؤسسات العامة[19].

---

[18] يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
http://eeas.europa.eu/enp/pdf/2015/jordan-enp-report-2015_en.pdf
(تم الدخول إلى الصفحة في 2 كانون الأول 2015).

[19] يرجى مراجعة الموقع الالكتروني التالي:
https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/gl.2015.9.9.letter_to_pm_re_penal_code_0.pdf
(تم الدخول إلى الصفحة في 1 كانون الأول 2015).

القضية: المشهد الإعلامي المتغير والتغطية الإعلامية للانتخابات.

هناك ضعف في تغطية الحملات الانتخابية من قبل وسائل الإعلام الوطنية، ومعظم التقارير التي يتم نشرها هي أخبار عن فعاليات ومناسبات بدلاً من القيام بتغطية عميقة. وعادة ما تشمل التغطية الإعلامية بيانات صحفية، وتصريحات من قبل بعض البرلمانيين أو من قبل الحكومة. وقد قامت الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية بنشر قانون الانتخاب الجديد مع توضيحات بسيطة قد لا يدرك مغزاها المواطن العادي، وهكذا يبقى تثقيف الناخبين مشكلة تعيق العملية الانتخابية حتى وإن تم قبل شهر من الانتخابات وأثناءها. وعلى الرغم من أنه تم نشر العديد من الرسومات البيانية والفيديوهات، إلا أنه لا زال هناك الكثير للقيام به.

وإضافة إلى ذلك، فالمواقع الإخبارية الإلكترونية تم اتهامها في الماضي بتعارض المصالح، فبينما كانت تقبل بالإعلان لمرشحين بعينهم كانت تقوم بنشر أخبار سلبية أو مهاجمة مرشحين آخرين.

التوصيات:على رؤساء التحرير عقد اجتماعات خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات، ينتج عنها وضع خطط لتغطية الحملات الانتخابية، ويوم الانتخابات نفسه وحتى اليوم الذي يليه. ولا يزال هنالك نقص في القصص الشخصية، والتحقيقات، وقلة في سرد القصص عبر وسائل الإعلام المختلفة. إن كان المرشحون نواباً سابقين فعلى قصصهم الشخصية أن تحتوي على إنجازاتهم ومواقفهم، إضافة لذكرها إلى أي من الأحزاب أو القوائم التي ينتمون لها. ويجب التعريف بالمرشحين وخلفياتهم من خلال قصص شخصية تشمل آراءً متنوعة، وكذلك إدراج معلومات عن المرشحين حتى يتسنى للناس التعرف على أسباب ترشحهم للبرلمان وعلى ما يسعون إلى تحقيقه. ويكون ذلك من خلال الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية ومحطات التلفزة. وبالإمكان بث المناظرات

والفعاليات بصورة مباشرة عبرمواقع التواصل الاجتماعي والتي أثبتت قوتها وأهميتها في السنوات الماضية، وكمثال على ذلك، بإمكانهم الاستفادة من خدمة البث المباشر التي يوفرها موقع فيسبوك، وذلك لإظهار المرشحين أنفسهم أثناء مشاركتهم في الفعاليات المختلفة، لتشجيع الناخبين على التصويت لهم.

عن المؤلف:

رنا صويص: صحفية وباحثة إعلامية. لها العديد من المنشورات والمقالات المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز، و نيويورك تايمز الدولية وهافينغتون بوست ووسائل الإعلام الأخرى. وهي تعمل حاليا على استكمال مخطوطة للأصوات في الأردن، وهو، كتاب قائم على مقابلات صحفية مكرسة لتقديم مجموعة مقنعة من الروايات الأردنية المعاصرة.

مؤسسة فريدريش ايبرت– مكتب عمان

تعتبر مؤسسة فريدريش ايبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر اقدم مؤسسة سياسية المانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس الماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش ايبرت).

في الأردن افتتحت المؤسسة أبوابها عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الآمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف أنشاطة مؤسسة فريدريش ايبرت في عمان إلى تعزيز/ تشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش ايبرت/عمان بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش ايبرت/عمان من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، تنظيم المؤتمرات، عقد ورش العمل، وإصدار اوراق سياسات عن أسئلة السياسة الحالية.

الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن و العراق

مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب عمان
صندوق بريد: 941876
عمان 11194
الأردن

هاتف: 5008335 6 962+
فاكس: 5696478 6 962+

البريد الالكتروني fes@fes-jordan.org
الموقع الالكتروني www.fes-jordan.org
صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

غير مخصص للبيع

©مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب عمان
جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن اعادة طبع ، نسخ أو استعمال اي جزء من هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب من الناشر

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت أو المحرر